

† ◊ ΧΗΑΞ† | ΗΣ◊ΥΟΞΘ
◊ ΘΩΗ◊Σ◊Ι
◊ ΘΖΖΣ | ΞΣϞϞϞ◊ ◊



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 19 أويل 2022

العدد 646

في هذا العدد

- 02..... اجتماعات وقرارات المكتب
- 07..... برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة
- 10..... أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية

اجتماع رقم 2022/09
ليوم الإثنين 18 أبريل 2022
-بلاغ-

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 18 أبريل 2022 اجتماعا برئاسة رئيس المجلس السيد النعم ميارة.

وفي مستهل هذا الاجتماع، تداول أعضاء مكتب المجلس في جدول أعمال المجلس على مستوى مراقبة العمل الحكومي، حيث تمت الموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 19 أبريل 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا، والتي ستخصص لمساءلة السيد وزير العدل والسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة والسيدة وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة.

وعلى مستوى التشريع، قرر مكتب المجلس إحالة ثلاثة نصوص تشريعية وردت على المجلس من مجلس النواب إلى اللجان الدائمة المختصة.

وفي سياق متصل، أخذ مكتب المجلس علما بالبرنامج المكثف لاجتماعات اللجان الدائمة والمجموعات الموضوعاتية المؤقتة برسم الأسبوع الجاري.

وعلى مستوى العلاقات الخارجية، وافق مكتب المجلس على المشاركة في أشغال مؤتمر جمعية الأمبودسمان والوسطاء الفرانكفونيين في موضوع "التحول الرقمي والولوج إلى الحقوق، رهان مشترك في الفضاء الفرانكفوني: أي دور للأمبودسمان والوسطاء"، المزمع تنظيمه بمدينة مراكش يومي 17 و18 ماي 2022، وكذا في "ورشة عمل حول بناء القدرات البرلمانية" لفائدة البرلمانيين الشباب بإفريقيا خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 26 ماي 2022 عبر تقنية التناظر المرئي عن بعد.

وعلى صعيد آخر، شكل مكتب المجلس لجنة تقنية لإعداد تصور شامل بشأن تحيين وتنفيذ مخطط عمل المجلس حول كفايات ومراحل إدماج اللغة الأمازيغية في أشغال الجلسات العمومية للمجلس وأجهزته، وفقا لأحكام القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكفايات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

اجتماع رقم 2022/08
ليوم الإثنين 11 أبريل 2022

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 11 أبريل 2022 اجتماعاً برئاسة رئيس المجلس السيد النعم ميارة، ومشاركة الأعضاء السادة:

الخليفة الأول للرئيس؛	:	محمد حنين	■
الخليفة الثاني للرئيس؛	:	أحمد اخشيشن	■
الخليفة الثالث للرئيس؛	:	فؤاد القادري	■
الخليفة الرابع للرئيس؛	:	المهدي عثمان	■
الخليفة الخامس للرئيس؛	:	عبد السلام بلقشور	■
محاسب المجلس؛	:	محمد سالم بنمسعود	■
محاسب المجلس؛	:	ميلود معصيد	■
محاسب المجلس؛	:	عبد الإله حفطي	■
أمين المجلس؛	:	مصطفى مشارك	■
أمين المجلس.	:	جواد الهلالي	■

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، السيدة والسادة:

صفية بلققيه	■	:	أمينة المجلس.
-------------	---	---	---------------

القرارات الصادرة عن الاجتماع

الأسئلة الشفهية

← **قرار رقم 2022/08/01 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 12 أبريل 2022 على الساعة الواحدة بعد الزوال، برئاسة الخليفة الثالث للرئيس السيد فؤاد القادري والسيد جواد الهلالي في أمانة الجلسة، والتي ستخصص لمساءلة السيد وزير التجهيز والماء والسيد وزير النقل واللوجستيك والسيد وزير الصحة.**

← **قرار رقم 2022/08/02 باختيار "معاداة الاستثمار والتشغيل" موضوعا للجلسة الشهرية لمساءلة السيد رئيس الحكومة في بداية شهر ماي 2022.**

التشريع

← **قرار رقم 2022/08/03 بالإعلان عن إيداع أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية لمقترح قانون بتغيير القانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.108 صادر في 18 من شوال 1436 (4 اغسطس 2015) في مستهل جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 12 أبريل 2022، وإحالة المقترح إلى الفرق والمجموعات البرلمانية والحكومة قبل إحالته إلى اللجنة المختصة بعد انصرام الأجل القانوني المنصوص عليه ضمن أحكام النظام الداخلي للمجلس.**

← **قرار رقم 2022/08/04 بإحالة المراسلة الواردة عن السيد الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، والتي يفيد من خلالها بطلب السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار إرجاء برمجة اللجنة المختصة بالمجلس لمقترح قانون بتغيير وتتميم أحكام الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 المتعلق بإحداث الجامعات وسن أحكام خاصة إلى لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.**

❖ أشغال اللجان الدائمة والمجموعات الموضوعاتية

← **قرار رقم 2022/08/05** ببرنامج الاجتماع
الأول لمجموعة العمل الموضوعاتية المتعلقة ب"الأمن الغذائي"، يوم الأربعاء 13 أبريل 2022 على الساعة الثانية عشرة زوالاً.

← **قرار رقم 2022/08/06** ببرنامج الاجتماع الأول لمجموعة العمل الموضوعاتية المتعلقة ب"الأمن الصحي"، يوم الأربعاء 13 أبريل 2022 على الساعة الثانية عشرة والنصف بعد الزوال.

❖ العلاقات الخارجية

← **قرار رقم 2022/08/07** بدعوة رئيس مجلس الشيوخ التايواني للقيام بزيارة عمل للمملكة المغربية تروم الاطلاع على الفرص المتاحة في إطار التعاون البرلماني.

← **قرار رقم 2022/08/08** بالموافقة على المشاركة في أشغال الدورة الربيعية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي المزمع عقدها بفيلنيوس، جمهورية ليتوانيا، خلال الفترة الممتدة من 27 إلى 30 ماي 2022.

← **قرار رقم 2022/08/09** بالموافقة على المشاركة في أشغال اليوم الدراسي المزمع تنظيمه بشراكة بين سفارة المملكة المغربية بجمهورية الدومينيكان وبرلمان أمريكا الوسطى (البارالاسين)، يوم 10 ماي 2022 بالعاصمة سانتو دومينغو، في موضوع البيئة والتغير المناخي.

← **قرار رقم 2022/08/10** بالموافقة على المشاركة في أشغال ورشة العمل التشاورية الوطنية الثانية حول برنامج التعاون بين المغرب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2023-2027، يوم الخميس 14 أبريل 2022 على الساعة العاشرة صباحاً.

❖ شؤون تنظيمية

← **قرار رقم 2022/08/11** بتعيين مخطط عمل المجلس حول كفاءات ومراحل إدماج اللغة الأمازيغية في أشغال الجلسات العمومية للمجلس وأجهزته، في أفق إدراج الأحكام والمساطر اللازمة في إطار مراجعة النظام الداخلي للمجلس تطبيقاً لأحكام المادة 9 من القانون التنظيمي رقم 26.16.

قضايا للمتابعة

- اجتماع لجنة النظام الداخلي يوم الثلاثاء 12 أبريل 2022 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية.
- وضعية دراسة مشاريع ومقترحات القوانين المعروضة على اللجان الدائمة.
- تتبع تقارير المهام الدبلوماسية لوفود المجلس.
- مخرجات الخبرة الموكولة لمكتب الدراسات المكلف بإعداد تصور لتجويد منظومة تدبير الموارد البشرية لدى المجلس.
- تنظيم الفعاليات التأسيسية للملتقى مجلس المستشارين للشباب المغربي يوم 09 ماي 2022.
- تنظيم ندوة موضوعاتية جهوية بشراكة مع جمعة بني ملال خنيفرة في موضوع "تنمية المناطق القروية والجبليّة"، خلال شهر يونيو 2022.
- تنظيم فعاليات الملتقى البرلماني الرابع للجهات في بداية شهر يوليوز 2022.

■ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية .

الأربعاء 20 أبريل 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا:

- ❖ دراسة مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

الأربعاء 27 أبريل 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا:

- ❖ تدارس موضوع "المستقبل الدراسي للطلبة المغاربة المتضررين من الحرب الأوكرانية الروسية، المقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
- ❖ تدارس موضوع "مال ومصير العديد من مشاريع إحداث كليات متعددة التخصصات بجهات المملكة وملف المنح الجامعية"، المقدم من طرف الفريق الحركي.

■ لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنية الأساسية.

الثلاثاء 19 أبريل 2022 بعد الجلسة العامة:

- ❖ الشروع في دراسة مشروع قانون رقم 18.18 بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

لجنة القطاع الانتاجية.

الثلاثاء 19 أبريل 2022 بعد الجلسة العامة:

- ❖ دراسة مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي؛
- ❖ مشروع قانون رقم 81.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي؛
- ❖ تدارس المواضيع التالية:
 - ✚ وضعية المخزون الغذائي وأسعار السلع والخدمات الأساسية؛
 - ✚ وضعية أسعار المواد الأولية والأسمدة والبذور والأعلاف ومدى تأثيرها على الفلاحين ومرربي المواشي.
 - ✚ مدى مساهمة الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية في تشجيع الاستثمار والعراقل التي تطرحها الأئمة المرجعية.

لجنة النظام الداخلي للمجلس.

اجتماع يوم الثلاثاء 19 أبريل 2022 مباشرة بعد الجلسة العامة:

مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالشباب.

الثلاثاء 19 أبريل 2022 بعد الجلسة العامة:

- ❖ لقاء مع وزير الصحة والحماية الاجتماعية؛

الاربعاء 20 أبريل 2022 على الساعة العاشرة صباحا

- ❖ لقاء مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛

الاربعاء 20 أبريل 2022 على الساعة الواحدة بعد الزوال:

- ❖ لقاء مع وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛

الخميس 21 أبريل 2022 على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال

- ❖ لقاء مع وزير الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

■ مجموعة العمل الموضوعاتية المتعلقة بالأمن
الغذائي.

● الثلاثاء 19 أبريل 2022 بعد الجلسة العامة:

❖ المناقشة والمصادقة على منهجية عمل المجموعة.

■ مجموعة العمل الموضوعاتية المتعلقة بالأمن الصحي.

● الثلاثاء 19 أبريل 2022 بعد الجلسة العامة:

❖ المناقشة والمصادقة على منهجية عمل المجموعة.

■ **رئيس مجلس المستشارين وأعضاء مكتب المجلس
يترحمون على روح جلالة الملك المغفور له محمد الخامس.**



بمناسبة ذكرى وفاة أب الأمة جلالة الملك المغفور له محمد الخامس، وهي مناسبة يستحضر فيها المغاربة مسيرة قائد فذ رسم بصموده أسمى وأنبى صور المقاومة ضد المستعمر من أجل استقلال الوطن ووحدته وكرامه الشعب وحرية، قام رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة وأعضاء مكتب المجلس يوم الثلاثاء 10 رمضان 1443 الموافق لـ 12 أبريل 2022 بزيارة لضريح محمد الخامس للترحم على الروح الطاهرة لفقيه العروبة والإسلام جلالة المغفور له الملك محمد الخامس، وذلك بمناسبة حلول العاشر من رمضان الأبرك، ذكرى وفاة أب الأمة طيب الله ثراه.

■ استقبال وفد اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب



استقبل رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة يوم الخميس 14 أبريل 2022 وفدا عن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب برئاسة السيد ربي نكوى لومبو والذي حل ببلادنا بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار مواصلة ترفع المؤسستين من أجل مصادقة المملكة المغربية على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

وبعد الترحيب بالوفد والإشادة بهذه الزيارة وبرمجة المؤسسة التشريعية ضمن مسار الحوار مع مختلف الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين، أطلع السيد رئيس المجلس، وفد

اللجنة على الجهود الوطنية المعترف في مجال الترسخ المؤسساتي للمنظومة الوطنية لحقوق الإنسان وتأهيل الإطار التشريعي والقانوني لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها بما يتلائم مع مقتضيات الدستور وأهدافه ذات الطبيعة الدستورية المتصلة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، من جهة وكذا العديد من البرامج والاستراتيجيات المتعلقة بالحقوق الفئوية (النساء، الأطفال، المسنين، المهاجرين والأشخاص في وضعية إعاقة) واعتماد خطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، فضلا عن التطور الملحوظ للممارسة الاتفاقية من جهة أخرى.

هذا وتوقف السيد الرئيس، أيضا، على الاهتمام الخاص الذي يوليه مجلس المستشارين لقضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، عبر استثمار ما تتيحه مقتضيات النظام الداخلي للمجلس من إمكانات المساهمة النوعية وذات القيمة المضافة بشأنها وفق مبادرات تهم مجالات التشريع والرقابة والتقييم والانفتاح على مكونات المجتمع وقضايا الوثيقة الصلة بكافة أجيال حقوق الإنسان.

وفي علاقة بالوضع بقارتنا الأفريقية، لم يفت السيد الرئيس، التنويه إلى بعض بواعث القلق الحقوقي ولاسيما استمرار تجنيد الأطفال واستغلالهم في النزاعات المسلحة وتنامي انتهاكات حقوق الإنسان من قبل المجموعات الإرهابية وشبكات الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة والآثار الوخيمة للتغيرات المناخية على التمتع بالحقوق الأساسية، مما يستدعي الاستجابة الفعالة والتصدي الجماعي لانتهاكات حقوق الإنسان من قبل كافة الأطياف الحقوقية الإفريقية.

وعطفنا على مسعى مصادقة بلادنا على الميثاق الإفريقي، وباستحضار السياق المؤسسي والسياسي والحقوقى الراهن بقارتنا، وكذا زيادة المملكة حقوقيا في العديد من المجالات، شدد السيد الرئيس على أنه لا يجدر التعاطي مع موضوع الانضمام إلى الميثاق الإفريقي وكذلك الشأن بالنسبة لباقي النصوص المعيارية الحقوقية القارية والأممية كرقم مضاف إلى قائمة الدول الأطراف، بل على أساس استثمار الخبرة الوطنية المكتسبة والبناء على التجربة التي راكمتها بلادنا على مدى عقود منذ اعتماد الميثاق من طرف منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1981.

وتبعا لذلك، عبر السيد الرئيس، عن تطلعه لإطلاق مسار حوار رزين للنظر في أعمال ما تتيحه المادة 68 من الميثاق من إمكانية التعديل أو التنقيح وفق متطلبات الوضع الحالي من جهة وكذا استثمار المادة 66 من ذات النص المعياري من فرص استكمال أحكامه بروتوكولات أو اتفاقيات خاصة من جهة أخرى وذلك أخذا بعين الاعتبار للقضايا الناشئة والمثيرة للقلق.

وفي الختام، عبر السيد الرئيس عن استعداداه للمساهمة في تيسير واستكشاف أمثل السبل للتشاور والحوار الرصين بين مختلف الفاعلين المعنيين لبلوغ هذه الغاية، خدمة لقضايا حقوق الإنسان بقارتنا الإفريقية.

■ رئيس المجلس السيد النعم ميارة يتوأس اجتماع لجنة مراجعة النظام الداخلي.



ترأس السيد النعم ميارة رئيس المجلس اجتماع لجنة مراجعة النظام الداخلي للمجلس يوم الثلاثاء 12 أبريل 2022، وبالمناسبة ألقى السيد الرئيس كلمة توجيهية، هذا نصها الكامل:

"السيدات والسادة

ندشن بدءا بهذا الاجتماع مسلسل التفكير الجماعي، والتداول المشترك، لمراجعة النظام الداخلي لمجلسنا، هذا النظام الذي عرف العديد من التغييرات والمراجعات بعد تبني دستور 2011، وحوارا قانونيا رفيعا بين مجلسنا ومؤسسة القضاء الدستوري، وكانت الغاية من كل هذه المحطات تمكين مجلس المستشارين من نظام داخلي، أقرب ما أمكن لنص وروح الدستور، قادر على ترجمة غاياته ومراميه، بشكل يمكن مجلسنا، وتركيبته، من النهوض بمهامها التمثيلية والدستورية.

لقد كان ورش مراجعة النظام الداخلي، إحدى الأوراش الهامة لاستراتيجية العمل التي قدمها مكتب المجلس، وإحدى الآليات التي تحظى بالأولوية في تصورنا الإصلاحية لعمل وأداء المجلس، فعبّر هذا النظام، نود تجسيد غاية التناسق والتكامل مع مجلس النواب، وتوفير أداة للاشتغال. إن النظام الداخلي بإمكانه أن يترجم التميز والخصوصية التي بصم بها الدستور مؤسستنا، والغايات السياسية الكبيرة التي يحملها وجود غرفة للتمثيل، مغاير للتمثيل السياسي الصرف، والإضافة التي يمكن أن تقدمها نخب بمرجعية محلية أو نقابية أو سوسيو مهنية لعمل التشريع أو لمراقبة الحكومة أو لتقييم عملها.

السيدات والسادة،

إن النظام الداخلي الذي تنصوره، هو النظام الذي يبني على التراكم الإيجابي، وثمانين المكتسبات، والذي يتغذى بانتظام من التقاليد والأعراف البرلمانية، والمنفتح على دروس القانون والتجارب المقارنة، وبالتالي، فإن المراجعة لا تعني العودة إلى زمن البدايات الأولى. أبدا، وهذا ليس نهجنا على الإطلاق، إن المراجعة في تقديرنا، تتخذ من النظام القائم أرضيته الأولى، ومسودته الأساس، والتي سيتم إغناؤها، بتقديرات جديدة وبمقترحات وتصورات بديلة، لكن كل ذلك، تحت سقف الدستور، وخط الاجتهاد القار لقضائنا الدستوري، ومتطلب التناسق والتكامل بين النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان. إضافة إلى ذلك، فإن التفكير في المؤسسة ومستقبلها، والنظر إلى النظام الداخلي كقواعد آمرة، يتطلب منا أيضا تجردا، في تقديم المقترحات، بعيدا عن حسابات الموقع الحالي، فالأغلبية عليها أن تجد للمعارضة مكانا لها في مقترحاتها، كما المعارضة يجب أن تستحضر أن حقوقها تكفل في احترام لقاعدة الأغلبية ومبدأ التمثيل النسبي، كما أن أعضاء المجلس يقو متساوون في ممارسة مهامهم التمثيلية والانتدائية.

لهذا، فإن مراجعة النظام الداخلي، هي لحظة لتجسيد فضائل التوافق حول أداة تنظيمية، لا يقتصر أثرها على مجلسنا، بدليل أن مدى تأثيرها يطال سلط ومؤسسات دستورية أخرى، وهي، أيضا، لحظة للابتكار وللإبداع، بإيجاد الوسائل والإجراءات التي ستمكن مجلسنا من تجاوز صور نمطية يريد البعض تطويرها فيها، وهي أيضا لحظة للوقوف على العديد من الكواج التي تعوق استرجاع البرلمانات عموما، لزمنا الذهبي، في المبادرة التشريعية، وامتلاك التقنية القانونية، ومناقشة أعمق لما تعرضه الحكومة من مبادرات، وقراءة حصفة لنصوص على قدر كبير من التعقيد سواء بالنظر لموضوعاتها، أو لصياغتها... كما أن مجلسنا مدعو أيضا لتطوير علاقاته مع محيطه، صحيح أن البرلمانات شكلت تقليديا فضاء للحوار بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لكن العديد من التطورات، دفعت البرلمانات إلى فتح أبوابها على محيطها، الاجتماعي والاقتصادي والأكاديمي، لأن المؤسسات تستمد عناصر حياتها من محيطها، وإذا اختارت طريقا آخر، فقد تتسلق برجا عاجيا، لكن لا حياة فيه...

السيدات والسادة،

اخترنا أن يكون الإعداد القبلي لمسودة النظام الداخلي المعروضة على نظركم، إعدادا تشاركيا، وبهذه المناسبة، أود أن أنوه، بإيجابية التعاطي مع هذا الموضوع، والمترجم في تعدد المقترحات التعديلية المقدمة، وتنوع المقاربات المعتمدة ومجالات الاهتمام، فضلا عن التقيد بالأجندة الزمنية المحددة لهذا الموضوع.

السيدات والسادة،

إننا بهذه الخطوة، نكون قد فتحنا مسلسل تنزيل تصورنا الإصلاحى للمؤسسة خلال هذه الولاية، وهو تصور، يرمى فى الجانب المؤسسى، إلى استعادة مجلس المستشارين لدوره الدستورى، كمكون للسلطة التشريعية، وكمالك لحق المبادرة التشريعية ومراقب لأداء الحكومة ومقيم لعملها، منفتح على الفضاء المؤسسى، بعلاقات تعاون وتشاور، فى إطار احترام فصل السلط، واستقلالية المؤسسات؛

إن هذا الطموح يصطدم، أكيد، بالعديد من المعوقات والصعوبات، لكننا واعدون أن بالإنصات لبعضنا البعض، وتعاوننا على رفع التحديات، وتشاركنا فى إبداع الحلول، سنصل إلى المبتغى، مبتغى دولة المؤسسات الحديثة، الذى وضعه الدستور فى تصديره، وهو المبتغى الذى لن يتأتى إلا باسترجاع مجلس المستشارين للمبادرة، وتفعيل قوته الاقتراحية التشريعية، ونقل النقاشات العمومية إلى فضائه، وتقييم السياسات العمومية، لا سيما منها تلك المتعلقة بانشغالات مكوناته، والتي يظهر على رأسها موضوع الجهوية، والتنمية الجهوية، وتدير مجالنا الترابى، ومأسسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتعضيد الدولة الاجتماعية فى عالم تنهكه الأزمات المتتالية...

إنها ملفات تتطلب انخراطا أكبر للسيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، وخبرة داعمة لعملهم، وتجاوزا أكبر من جانب السلطة التنفيذية مع مقترحاتهم، وتنوعا فى أدوات الاشتغال والفعل. إن جزءا كبيرا من هذه الإشكالات، ستجيبون عنها فى المشروع الذى أتم بصدد إطلاق مسلسل التشاور والدراسة بخصوصه، وأن تتسع دائرة الاهتمام بهذه اللحظة المؤسسية، لكي تتمكن فى النهاية من التوفر على نظام داخلى، يجد فيه الجميع ذاته، قادر على تأطير طموحاتنا المختلفة، مانح لمجلسنا الأدوات القانونية والتواصلية لاشتغال جيد.

إن رفع التحديات، يمر بالضرورة عبر الوعي بها، وإيجاد الأجوبة المناسبة لها، والكثير من نكران الذوات، والتغاضى عن حسابات الموقع المؤقتة، والعائد الظرفى منها، وعدم الرد فى بعض الأحيان عن خطابات التبخيس والتئيس والتحويل، لفائدة الاهتمام بالبناء، وبالإيجابية التي ترتبط به، إنه نهجنا، وما تحتمه علينا المسؤولية التي قلدها لنا، وما يفرضه الواجب من استثمار الفرص المتاحة لتقديم الأفضل لمجلس المستشارين، وتعضيد مكانته، وتقوية حضوره، وتطوير أدائه.

لى ثقة كبيرة فى وعى مكونات مجلسنا، وفى نضجها، وفى قوتها الاقتراحية، لكي نصل فى نهاية زمن معقول، إلى التوفر على نظام داخلى مراجع، كلبنة من لبنات التصور الإصلاحى الذى عرضته خطوطه العريضة فى كلمتى بمناسبة افتتاح الدورة الربيعية الحالية.

أمنى لأشغالكم كامل التوفيق، ولعملكم كامل النجاح، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته./.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma